**المحاضرة الخامسة عشرة:**

**تقديم  الحال على العامل فيها**  
يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو ما يشبه الفعل ( أي:  المشتقات كاسم الفاعل  واسم المفعول  والصفة المشبهة وصيغ المبالغة ) فمثال تقديمها على الفعل المتصرف قولنا: ( مخلصا زيدٌ دعا ) فـ ( مخلصا) حال تقدم على عامله المتصرف لأنه فعل متصرف، ومثال تقديمها على المشتقات قولنا : مسرعا سعيدٌ قادم .  
فإن كان الناصب للحال فعلا غير متصرف لم يجز تقديم الحال عليه فلا يجوز أن نقول: ( ضاحكا ما أحسنَ زيدا) لأن فعل التعجب فعل جامد غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله ، ذلك أن صيغة التعجب تجري مجرى الأمثال اللازمة التي تلزم طريقة واحدة لا تتغير، لأن تغيرها يعني الإخلال بمعنى التعجب ، لذا كان ترتيبها ثابتا لا يتغير ، ونفهم منه أن الحال لا يجوز أن تتقدم على هذه الصيغة اللازمة التي يتقدم فيها الفعل أولا لا غير.  
وكذلك لم يجوز النحويون تقدم الحال على اسم التفضيل، وعلة ذلك أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلم يتصرف تصرف الأفعال لا في نفسه ولا في معموله ، فوجب أن لا تتقدم عليه الحال، فلا يجوز أن نقول: ( سعيدٌ ضاحكا أحسنُ من عمرٍو) ، بل يجب تأخير الحال فنقول : ( زيدٌ أحسنُ من عمرو ضاحكا)

- حكم تقديم الحال على عاملها المعنوي .  
عرفنا فيما سبق أن العامل المعنوي ، هو ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه :كأسماء الإشارة ، وحروف التَّمَنِّي ، والتَّشْبِيه ، والتَّرَجِّى، والتَّنْبِيه ، والنداء ، والاستفهام الذي يُقصد به التَّعجب ، والظرف ، والجار والمجرور .  
فهذه العوامل مُتَضَمِّنة معنى الفعل دون حروفه ، فاسم الإشارة يعمل في الحال ؛ لأنه متضمِّن معنى الفعل ( أُشِيرُ ) وحرف التَّمني ( ليت ) متضمِّن معنى الفعل   
( أَتَمَنَّى ) وحرف التشبيه ( كأنّ ) متضمِّن معنى الفعل ( أُشَبِّهُ ) ... وهكذا .  
أمَّا حكم تقديم الحال على العامل المعنوي فغير جائز ؛ تقول : تلك هندٌ مُتَحَجِّبَةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنّ زيداً راكباً أَسَدٌ ، ولعلّ زيداً أميراً قادمٌ ، وهاأنت زيدٌ راكباً ، ويا أيها الرجلُ قائماً ، وزيدٌ في الدار قائما ، وزيدٌ عندك قائماً .  
ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها ؛ لأن العامل معنوي ؛ فلا تقول : متحجِّبةً تلك هندٌ ، ولا : راكبا كأنَّ زيداً أسدٌ ، ولا : أميراً ليت زيداً أخوك....وهكذا في الباقي .   
أما إذا كان العامل ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً فَيَنْدُرُ تقديم الحال عليه ، نحو :  
 زيدٌ قائماً عندك ، ونحو : سعيدٌ مستقراً في هَجَر . ومنه قوله تعالى : (( والسموات مطويات ِبيمينه))  
          في قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويّات، ( وهي قراءة شاذَّة ) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً .

حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعل التفضيل  
قد تقدمَ أنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدِّمة فلا يجوز تقديم الحال عليه ، واسْتُثْنِي من ذلك هذه المسألة ، وهي: إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيلِ يقتضي حَالَيْن ،  تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطوره أفضل من نفسِه ، أو غيره في الحال الأخرى ؛ فالأحسن هنا أَنْ تتقدّم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخَّر الثانية ، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً .  
ففي المثال الأول (قائما ، وقاعدا) : حالان منصوبان عاملهما أفعل التفضيل   
( أحسن ) ، وفي المثال الثاني (مفردا ، ومعانا) حالان منصوبان عاملها أفعل التفضيل ( أنفعُ ) وإذا تأملت المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّل على نفسه في طور القعود من جهة ( الْحُسْن ) وهو مُفضَّل على غيره ( عمرو ) في حال الإفراد من جهة النَّفع .   
ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ،ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً قاعداً أحسنُ منه ، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائما قاعدا ً.  
وإعرابهما ( حالاً ) هو مذهب الجمهور ، وزعم السِّيرافي أنهما خبران منصوبان   
بـ (كان) المحذوفة ، والتقدير : زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً .